المطلب الأول

عقيدة محمد بن طاهر المقدسي

أولاً: الناظم[1]:

هو الإمام الحافظ أبو الفضل محمد بن أبي الحسين طاهر بن علي بن أحمد المقدسي.

ولد سنة ٤٤٨هـ.

كان ذا همة عالية، وعزيمة قوية في طلب العلم، قال عن نفسه: «بُلتُ الدم في طلب الحديث مرتين: مرةً ببغداد، ومرةً بمكة، وذلك أني كنت أمشي حافياً في حر الهواجر، فلحقني ذلك، وما ركبت في طلب الحديث قط، وكنت أحمل كتبي على ظهري إلى أن استوطنت البلاد»[2].

وكان خفيف الروح، قوي العمل، موصوفاً بالذكاء والمعرفة، لازماً للأثر، بعيداً عن الفضول والتعصب، كثير الحج والعمرة.

---

(١) تاريخ بغداد (٥٣/ ٢٨٠)، والمنتظم (١٧/ ١٣٦)، والسير (١٩/ ٢٦١)، وتاريخ الإسلام (١١/ ٩٢ برقم ١٩٤)، والبداية والنهاية (١٢/ ٦٦٧)، والشذرات (٦/ ٣٠)، والأنساب (١/ ١٩).

(٢) تاريخ الإسلام (١١/ ٩٤).

توفي بعد قدومه من الحج في شهر ربيع الأول سنة ٥٠٧هـ ودفن ببغداد[١].

---

(١) أخذ على ابن طاهر مسائل شنع بها البعض عليه حتى قال فيه ابن الجوزي في المنتظم (١٧/ ١٣٦): «فمن أثنى عليه فلأجل حفظه للحديث وإلا فالجرح أولى به» ا.هـ

والمسائل المأخوذة عليه:

١ ـ تصنيفه لكتاب صفوة التصوف: احتج فيه لبعض منكرات الصوفية.

٢ ـ تصنيفه لكتاب جواز النظر إلى المردان.

٣ ـ نسبته إلى التصوف، قال الذهبي في لسان الميزان (٥/ ٢١٠): «له انحراف عن السنة إلى تصوف غير مرضي».

فهذا مجمل المؤاخذات عليه رحمه الله، والجواب عن ذلك ما قاله الذهبي رداً على قادح في أبي طاهر السِّلفي بأنه يدعو إلى الإباحية، فقال الذهبي (السير ١٩/ ٢٦٤): «قلت ما تعني بالإباحة؟ إن أردت بها الإباحة المطلقة، فحاشا ابن طاهر، هو والله مسلم أثري، معظم لحرمات الدين، وإن أخطأ أو شذ.

وإن عنيت إباحة خاصة، كإباحة السماع، وإباحة النظر إلى المرد، فهذه معصية، وقول للظاهرية بإباحته مرجوح».

وقال الذهبي في (التاريخ الإسلام ١١/ ٩٢): «والرجل مسلم متبع للأثر السني، وإن كان قد خالف السنة في أمور مثل السماع، وقد صنف فيه مصنفاً ليته لا صنفه» ا.هـ

وانظر تفصيلاً لما نسب لابن طاهر والرد عليه في: رسالة دكتوراه من جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، طبعت مؤخراً في جزئين لدار عالم الكتب، للشيخ عبد العزيز محمد السدحان باسم (الحافظ محمد بن طاهر المقدسي ومنهجه في العقيدة مع دراسة وتحقيق كتاب الحجة على تارك المحجة). فقد أشبع المسألة في تحقيق عقيدة الناظم، وخلاصة ما توصل إليه: أن محمد بن طاهر المقدسي من علماء السنة الذابين عنها، المعتنين بالحديث، المتبعين للأثر، مع انحراف وقع فيه من جهة التأثر بالصوفية.

ثانياً: المصادر التي ذكرت المنظومة:

المنظومة مخطوطة[١]، وقد شرحها الناظم أيضاً في كتاب باسم «الحجة على تارك المحجة»[٢]، وصرح في كتابه هذا بنسبة هذه المنظومة له، وأنه وضع هذا الكتاب ليشرحها[٣].

كما وردت نسبة المنظومة وشرحها لمحمد بن طاهر المقدسي، في كتاب «المقفى الكبير»[٤]، وفي «كشف الظنون»[٥] و«هداية العارفين»[٦].

ومما يؤكد نسبة هذه المنظومة لمحمد بن طاهر المقدسي تصريحه بنسبتها له في آخر بيت من منظومته، إذ يقول:

فهذا اعتقاد المقدسي محمد رواه عن الأثبات من ناقلي السير

ثالثاً: تعريف موجز بالمنظومة وموضوعها:

لم أقف على اسم لهذه المنظومة، ولكن كتب على طُرة المخطوط: (عقيدة محمد المقدسي)، وكذا على طُرة مخطوطة كتاب: «الحجة على تارك المحجة» وهو شرح للمنظومة من شرح الناظم نفسه حيث كتب على طرة المخطوطة: «عقيدة محمد المقدسي».

وعدد أبياتها (اثنان وتسعون) بيتاً.

وهي من بحر (الطويل).

---

(١) مخطوطة في الظاهرية، مجاميع العمرية برقم (٨٠٣٢)، ومنها مصورة في الجامعة الإسلامية.

(٢) وقد حقق هذا الكتاب الدكتور عبد العزيز السدحان كرسالة دكتوراة.

(٣) الحجة على تارك المحجة ـ تحقيق السدحان ـ ٢/ ٢٨٨.

(٤) المقفى الكبير للمقريزي (٥/ ٧٣٦).

(٥) كشف الظنون ٦/ ٨٢.

(٦) هداية العارفين ١/ ٤٨٧.

وموضعها: ذكر عقيدة الناظم ﷺ، وهي على جادة السلف، حيث أحسن ناظمها في تقرير مسائل الاعتقاد كما يقررها سلف الأمة.

وقد بين الناظم في شرحه لهذه المنظومة ما دعاه لإنشاء هذا النظم: فقال: «وهو أني رأيت مشائخنا الماضين، وأئمتنا المقتدين، نظموا في الاعتقاد قصائد استحسنها المنتهي، وحفظها المبتدى، فأحببت أن أسلك طريقهم، وأقتدي بمثالهم، إذ كان نوعاً مسبوقاً إليه، ومعنًى محتوياً عليه... فقلت مع العلم بالقصور:

أقول مقالاً يرتضيه ذوو البصر وأنصره بالآي حسب وبالأثر

رابعاً: بعض مسائل المنظومة[1]:

١ ـ ابتدأها بقوله حاثاً على التمسك بالكتاب والسنة:

أقول مقالاً يرتضيه ذوو البصر وأنصره بالآي حسب وبالأثر
لأنهما نور الهدى وسواهما ظلام بلا شك لمن مات وادكر

٢ ـ وذكر بعض أسماء الله ﷻ وصفاته، فقال:

سميع بصير قادر متكلم مريد بما يأتي عليم بما يذر
هو الحي[2] والباقي بأسمائه التي تزيد على التسعين تسعاً[3] لمن خبر

---

(١) الأبيات الواردة هنا من النسخة المخطوطة.

(٢) قد يفهم من تخصيصه هذه الصفات السبع أنه على مذهب الأشاعرة في إثبات الصفات السبع فقط، ويسمونها صفات المعاني، ولكن هذا يرده ما عرف عنه من لزوم مذهب السلف في باب الصفات، وتصريحه بالرد على الأشاعرة في أكثر من موضع من هذه المنظومة. (انظر تحقيق السدحان ٢/ ٢٩٩).

(٣) القول المترجح عند أهل العلم: أن أسماء الله ﷻ ليست محصورة في تسعة =

رواه البخاري في الصحيح ومسلم[١] وكل إمام في الأحاديث قد نظر

٣ ـ ومما ذكره في منظومته مسألة الاستواء على العرش بلا كيف[٢]، فقال:

= وتسعين اسماً، يدل عليه حديث ابن مسعود ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: «...أسألك بكل اسم هو لك، سميت به نفسك، أو علمته أحداً من خلقك، أو أنزلته في كتابك، أو استأثرت به في علم الغيب عندك...». أخرجه أحمد في المسند برقم (٣٧١٢)، وابن حبان برقم (٩٧٢)، والحاكم في المستدرك برقم (١٨٧٧)، وصححه الألباني بمجموع طرقه (الصحيحة ١/ ١٩٧).
وأما حديث أبي هريرة ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: «إن لله تسعة وتسعون اسماً ـ مائة غير واحد ـ من أحصاها دخل الجنة». ليس المقصود به حصر أسمائه تعالى في تسعة وتسعين.
يقول شيخ الإسلام (درة التعارض ٣/ ٣٣٢): «والصواب الذي عليه الجمهور أن معناه: أن من أحصى التسعة والتسعين من أسمائه دخل الجنة، ليس مراده أنه ليس له إلا تسعة وتسعون اسماً».
(وانظر شأن الدعاء للخطابي ص٢٤ وما بعدها).

(١) إشارة إلى ما رواه أبو هريرة ﷺقال: قال رسول الله ﷺ: «إن لله تسعة وتسعون اسماً ـ مائة غير واحد ـ من أحصاها دخل الجنة». متفق عليه: البخاري: كتاب الدعوات: باب لله مائة اسم غير واحد، برقم (٦٠٤٧)، ومسلم: كتاب الذكر والدعاء: باب في أسماء الله تعالى، برقم (٦٩٨٥).

(٢) عقيدة أهل السنة في استواء الله تعالى: أنهم يثبتون استوائه تعالى على عرشه استواءً يليق به سبحانه، لا يماثل استواء المخلوقين، وهو سبحانه مستوي على عرشه مستغنٍ عنه، وهذا إجماع من أهل السنة، قال أبو عمر الطلمنكي: «أجمع المسلمون من أهل السنة أن الله تعالى مستوي على عرشه كيف شاء» (العلو ١/ ٢٤٦).
وقال الاوزاعي: «كنا والتابعون متوافرون نقول: إن الله تعالى ذكره فوق عرشه». (الأسماء والصفات للبيهقي ص٤٠٨).
(انظر: أصول اعتقاد أهل السُنة للألكائي ٢/ ٤٢٩ ـ ٤٢٦، وبيان تلبيس الجهمية ١/ ٥٥٧ ـ ٥٨٠، واجتماع الجيوش الإسلامية ص٢٤٩).

واعلم أن الله من فوق عرشه ... بلا كيف بل قولاً كما جاء في السور

٤ ـ كما ذكر مسألة كلام الله ﷻ بالقرآن، وأنه بحرف وصوت[1] فقال:

وأثبت أن الله جل جلاله ... تكلم بالقرآن لا قول من كفر

كلام بصوت لا كأصوات خلقه ... رواه أبو يحيى وحسبك مفتخر[2]

وحرف كما قد جاء في الخبر الذي ... رواه ابن مسعود[3] فأنصف واعتبر

---

(١) لم يكن معروفاً عند السلف إطلاق لفظ «بحرف وصوت» لعدم الحاجة إليه، ولكن لما أظهر المبتدعة بدعة الكلام النفسي، احتاج أهل السنة إلى ذلك رداً عليهم، لبيان حقيقة الكلام المثبت لله تعالى.

وفي كتاب السنة لعبد الله ابن الإمام أحمد (١/ ٢٨٠): قال: «سألت أبي ؒ عن قوم يقولون: لما كلم الله موسى لم يتكلم بصوت، فقال أبي: إن ربك تعالى تكلم بصوت، هذه الأحاديث نرويها كما جاءت».

وقال أبو نصر السجزي: «وأما الصوت فقد زعموا أنه لا يخرج إلا من هواء بين جرمين، قالوا: ولذلك لا يجوز وجوده من ذات الله تعالى، والذي قالوه باطل من وجوه» ثم ساق وجوه بطلانه.

(انظر: مجموع الفتاوى ٦/ ٥٢٧، والسنة لابن أبي زمنين ص٨٢ ـ ٨٧، وشرح الطحاوية ١/ ١٧٢، الرد على من أنكر الحرف والصوت ص٥٨ وما بعدها).

(٢) أبو يحيى هو عبد الله بن أنيس الأنصاري الصحابي ؓ راوي حديث: «يحشر الناس عراة غرلاً بهما، فيناديهم بصوت يسمعه من بعد كما يسمعه من قرب: أنا الملك الديان..» الحديث، رواه أحمد (٣/ ٤٩٥) والبخاري تعليقاً (الفتح (١/ ٢٠٨) و(١٣/ ٤٦١) ورواه في الأدب المفرد، وصححه الألباني في ظلال الجنة (ص٢٠ وما بعد).

(٣) يشير إلى ما رواه ابن مسعود ؓ مرفوعاً، وفيه: «...فإن الله يأجركم على تلاوته بكل حرف عشر حسنات، أما إني لا أقول (الم) حرف ولكن ألف حرف ولام حرف وميم حرف». أخرجه عبد الرزاق في مصنفه: باب تعليم القرآن وفضله، =

ومتلو ومسموع بلفظ بكل ذا نلين ومكتوب خلاف الذي نفر

٥ ـ ومنها إثبات شفاعة النبي ﷺ[1]، فقال:

واثبت حقاً للرسول شفاعة وللمؤمنين المخلصين ذوي الخطر
ويخرج أقوام من النار بعدما أصابهم سفع من النار والشرر

٦ ـ كما ذكر مسألة الإيمان، وأنه قول وعمل، يزيد بالطاعة، وينقص بالمعصية، فقال:

واعرف إيماناً يزيد بطاعة وينقص بالعصيان لاقول من فجر
وأثبته بالقول والعمل الذي هما سببان للنجاة من الضرر

٧ ـ وذكر التحذير من أهل البدع، ووجوب مجانبتهم، فقال:

واهجر أرباب الكلام بأسرهم فكن منهم يا صاح ويك على حذر
لأنهم قد ابتدعوا وتنطعوا وكانوا بلا ريب على منهج خطر

٨ ـ ومنها التحذير من شق العصا، ولزوم طاعة ولاة الأمر، في غير معصية، فقال:

ولست أرى شق العصا لا ولا أرى خروجاً على السلطان إن جار أو غدر
وأبرأ من رأي الخوارج إنهم أراقوا دماء المسلمين كما اشتهر

= برقم (٦٠١٧)، والحاكم في المستدرك: باب أخبار في فضائل القرآن، برقم (١٩٩٨). واختلف في رفعه ووقفه.

(١) أهل السنة والجماعة: يثبتون شفاعة النبي ﷺ الثابتة بالكتاب والسنة، ومنها شفاعته لأهل الموقف لفصل القضاء، وشفاعته لأهل الكبائر من أمته. (انظر: الشريعة للآجري ص٣٤٦ ـ ٣٦٤، وشرح أصول الاعتقاد ٦/ ١١٦٠، الحجة على تارك المحجة ١/ ٤٥٩ ـ ٤٦٤).

٩ ـ كما حوت المنظومة ذكر منزلة معاوية ﷺ[1]، وأن البيعة انعقدت له بإجماع أهل زمانه، فقال:

وأثبت من بعد الخلافة بيعة[2] لخال جميع المؤمنين الذي خبر
معاوية المنعوت بالحلم والسخا أمين رسول الله للوحي والزبر
بإجماع أهل الحل والعقد منهم فلست بقوال بقول الذي نفر

١٠ ـ ثم ختمها بقوله:

فهذا اعتقاد المقدسي محمد رواه عن الأثبات من ناقلي السير

(١) عقيدة أهل السنة والجماعة في معاوية ﷺ كسائر عقيدتهم في صحابة رسول الله ﷺ، وهي الترضي عنهم واعتقاد فضلهم وشرف صحبتهم، ومعاوية ﷺ ممن حسن إسلامه، وممن كان له شرف كتابة الوحي لرسول الله ﷺ، وقد ولي الإمارة بعد الخلافة الراشدة، فكانت سيرته في ولايته أحسن سيرة.
وأما ما شجر بين بعض الصحابة ﷺ فإن عقيدة أهل السنة الإمساك والكف عن الخوض فيه، قال الإمام أحمد: «ومن أصول أهل السنة الكف عما شجر بين الصحابة ﷺ والترضي عنهم، فحبهم سنة والدعاء لهم قربة، والاقتداء بهم وسيلة». (انظر السنة لعبد الله ص٣٨).

(٢) وإنما قال البيعة ولم يقل الخلافة لأن معاوية ﷺ لم تدخل ولايته في الخلافة الراشدة الواردة في النصوص.